عن سحنون لا ارى ان يعطوا شيأ وان قل فيتجه جواز القتال
في كلام المولى يطلق بطلب المال الكثير اما اخذ الحرابة فبثبت
بالقليل والكثير قال في المدونة وحكم المحارب فيما اخذ من اموال
من قليل او كثير سواء وان لم يأخذ اقل من ربع دينار اه بل بنية
حكمها بمجرد الاخافة وان لم يأخذ شيأ بل بمجرد الخروج لذلك
وان لم يحصل اخافة كما تقدم النظر الرماصي اه بناني قال الرماصي
وهذا كله مذهب المدونة فيها وكذا ان اخذ مكابرة ولم يخف اه
وندب كما صرح به ابن رشد وغيره لمالك مناشدة من اي اه
المحارب الذي لم يبدأ بالقتال قبله بالله تعالى ليرتدع عن
حرابته بان يقال له ناشدتك الله الا ما خليت السبيل ثلاثا
فان بدا به فلا تندب مناشدته ويعاجل بقتاله بالسيف
ونحوه مما يسرع بهلاكه ثم ان قدر عليه حيا قتل المحارب بظاهره
ولو اخذ بغوث خروجه قتل اتفاقا وهو كذلك على مذهب
المدونة كما تقدم وهذا اخذ حدود المحاربين الاربعة واشار
لثانيها بقوله او صلب بضم فكسر ثانيه ضمر المحارب اي ربط
شيء قائم كجذع نخلة واسطوانة حال كونه بلا تنكيس
بجعل راسه لجهة الارض ورجليه لجهة السماء فقتل المحارب
حال كونه مصلوبا هذا هو المعتمد وظاهر كلام ابن فرحون
انه يربط جميعه لا العلاه فقط كما يطيه وظاهره سواء قتله
الامام او غيره وهو كذلك ولو حبسه الامام ليصلبه فمات
قبل يصلبه ولو قتلوا اسناده في السجن فله طلبه لانه بقية
حده تت وسكت عن كونه ينزل بعد ثلاثة ايام او من
ساعته او يترك الى ان ينتن او تاكله الكلاب وعن الصلاة
عليه وعدمها وهل ينزل لها او يصلى عليه مصلوبا وهل
انه ينزل بعد ايام للصلب اولا وفي كل خلاف اه قال ع
لكن

لكن الراجح القول بالصلاة عليه وعلى انه لا ينزل فانظر هل يغسل
مصلوبا وهو الظاهر او يصلى عليه بلا غسل وهو خلاف ما تقدم
من تلازمهما وقال اللقاني الراجح انه ينزل قبل تغيره ويغسل
ويصلى عليه غير اهل الفضل والصلاح ويدفن في مقابر المسلمين
وهذا اغلب بالرجال واما المراة فلا تصلب لان في صلبها
كشف عورتها قال النجمي اما المراة فحدها صفات القطع من
خلاف والقتل وسيقط عنها ثالث وهو الصلب ويجلد في
رابع وهو النفي اه واما الصبي فلا يفعل معه شيء من هذه
الحدود ولو حارب بالسيف والسكين وانما يؤدب واذا قتل
المحارب شخصا من ورثته فقتل يرثه وقيل لا يرثه وينبغي
ان يكون الراجح الاول لقوله في الماهية وكره للرجل قتل ابيه
وورثته الخ سب واشار الثالث بقوله او قطعت بضم
فكسر يمينه وقطعت ايضا يسرى رجليه اي المحارب قطعا ولاء
بكسر الواو اي متواليا ولو خيف موته لان القتل احد حدوده
فلا يؤخر للبرء قال اللقاني الظاهر ان التوالي ليس بشرط فلو
فرق الامام القطع سقط الحد واقتصر عليها بقوله او ضرب
بضم فكسر ثالثه ضمر المحارب ضربا بالاجتهاد من غير السياط
فنفي بضم فكسر اي المحارب نفيا كنفي الزنا في كونه كذلك
وخير من المدينة المنورة بانوارها صلى الله عليه وسلم
وفي كونه يحبس للاقصى اي الابعد من احد الامرين تمام
سنة من حين حبسه وظهور توبته اي المحارب قال الخرشي
الثالث ان ينفي المحارب العاقل كما ينفي في الزنا الى مثل
فدك وخيبر ويحبس بها الى ان تظهر توبته او يموت لا انه
يخلى سبيله بعد سنة ولكون النفي بعد الضرب باجتهاد
الامام سب والمذهب انه يضرب ثم ينفي وقيل ينفي ثم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)